مؤسسة
الدراسات الفلسطينية
مؤسسة عربية مستقلة تأسست في بيروت عام ١٩٦٣

غاية المؤسسة البحث العلمي في مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي.
وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي. وهي لا تتوخى الربح التجاري.

2010/1/22، العدد 859

مختارات من الصحف العبرية

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

المحرر: سمير صراص

أخبار وتصريحات ..... ص 2 – 5
تعليقات وتحليلات ..... ص 6 – 10

مؤسسة
الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي. فردان
ص. ب. ٧١٦٤ - ١١
الرمز البريدي ١١٠٧ ٢٢٣٠
بيروت - لبنان
هاتف
+٩٦١-١-٨٦٨٣٨٧
+٩٦١-١-٨١٤١٧٥
+٩٦١-١-٨٠٤٩٥٩
فاكس
+٩٦١-١-٨١٤١٩٣
+٩٦١-١-٨٦٨٣٨٧
بريد إلكتروني
ipsbrt@palestine-studies.org
موقع إلكتروني
www.palestine-studies.org

من المصادر الإسرائيلية
أخبار وتصريحات مختارة

وزير مقرب من نتنياهو:
الأمل باستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين ضئيل

"هآرتس"، 2010/1/22

في ذكرى مرور عام كامل على إعلان الرئيس الأميركي تعيين السيناتور السابق جورج ميتشل موفداً خاصاً إلى الشرق الأوسط، حمّل الرئيس أوباما كلاً من إسرائيل والفلسطينيين، وبصورة متساوية، المسؤولية عن تمييع عملية السلام. وقال الرئيس في مقابلة أجرتها معه مجلة "التايم" لمناسبة مرور عام على دخوله إلى البيت الأبيض: "الطرفان غير مستعدين للقيام بالمبادرات الشجاعة المطلوبة من أجل تحريك عملية السلام".

وقال وزير مقرب من نتنياهو لـ "هآرتس" أن حظوظ استئناف العملية السلمية مع الفلسطينيين وإجراء مفاوضات بشأن الحل الدائم، ضئيلة. ففي رأيه، ستنتهي زيارة ميتشل الحالية من دون أن يستطيع إقناع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بمعاودة المفاوضات بشأن الحل الدائم، ومن دون الحصول على رد واضح من جانب رئيس الحكومة نتنياهو على السؤال الذي طرحته وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون فيما يتعلق بموافقته على أن تستند الحدود الدائمة [للدولة الفلسطينية] إلى خطوط 1967. وستحدد نتائج لقاءات ميتشل هذا الأسبوع مع نتنياهو وعباس، ما إذا كان سيواصل مساعيه لإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات، أم لا. ومن الاحتمالات التي يجري درسها في الفترة الأخيرة، استخدام الدبلوماسية المكوكية التي استخدمها هنري كيسنجر، والتي مهدت الطريق إلى اتفاقات فصل القوات بين كل من إسرائيل ومصر وسورية، في أواسط السبعينيات. لكن على الرغم من مرور أكثر من 16 عاماً على توقيع اتفاق أوسلو من دون تدخل الأميركيين، فإنهم ما زالوا غير متحمسين للتخلي عن المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين، واستبدالها بمفاوضات

عن قرب [تجري في مكان واحد، لكن ليس في غرفة واحدة] مثل التي أجرتها حكومة أولمرت مع سورية بوساطة تركيا.

ويحاول نتنياهو في المدة الأخيرة إقناع الإدارة الأميركية بأنه، بسبب خلافاته الشديدة مع عباس، غير قادر على التوصل إلى حل يفرض عليه تقديم تنازلات، واقترح على الأميركيين تركيز جهودهم حالياً على فرض عقوبات ضد إيران. لكن المقابلة مع "التايم" تُظهر أن أوباما لم يقبل موقف رئيس الحكومة القائل "إن الحكومة انفتحت على الفلسطينيين، وجمدت البناء في المستوطنات رغبة منها في تحريك العملية السلمية، وإن سبب الجمود السياسي هو الشروط التي وضعها عباس لاستئناف المفاوضات".

وفي تقدير مصادر دبلوماسية أن الحائط المسدود الذي يواجهه المسار الفلسطيني، والمصلحة الأميركية في استقرار الحدود بين العراق وسورية، ربما يدفعان الرئيس أوباما إلى الإصغاء لمسؤولين إسرائيليين كبار مثل إيهود باراك ودان مريدور اللذين يطالبان الأميركيين بإطلاق المسار السوري.

وتعليقاً على كلام أوباما، تساءلت صحيفة "يديعوت أحرونوت": "هل ستترك الولايات المتحدة إسرائيل والفلسطينيين يغرقون وحدهم في وحل الشرق الأوسط؟" ونقلت الصحيفة عن مصدر حكومي رفيع المستوى في القدس تقديره أن كلام أوباما الأخير يهدف بصورة أساسية إلى "إيقاظ" الطرفين، و"التهويل" بأن الولايات المتحدة ربما تنفض يدها من المفاوضات، الأمر الذي قد يحث الطرفين، وخصوصاً الفلسطينيين، على الدخول في العملية السلمية.

وأضافت الصحيفة نقلاً عن مصادر في القدس، أن إسرائيل ستواصل مساعيها لتحريك العملية السلمية مع الفلسطينيين، لأن هذا سيمنحها الأفضلية في نظر الأميركيين والرأي العام العالمي. وفي رأي نتنياهو، لا توجد حاجة إلى مفاوضات غير مباشرة مع الفلسطينيين بوساطة أميركية، وبلّغ موقفه هذا إلى الموفد الأميركي جورج ميتشل.

تخوف من إقدام اللاجئين [السودانيين] المتسللين عبر الحدود الإسرائيلية – المصرية على بناء خلايا تابعة للقاعدة

"يديعوت أحرونوت"، 2010/1/22

عرض قادة المنطقة الجنوبية على رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، في أثناء الجولة التي قام بها على الحدود مع مصر، سيناريو رعب بشأن محاولة التنظيم العالمي للقاعدة استخدام اللاجئين السودانيين المتسللين إلى إسرائيل عبر حدودها مع مصر، لإقامة خلايا إرهابية. فوفقاً لتقديرات الاستخبارات الإسرائيلية، هناك أكثر من مليوني لاجىء إفريقي في مصر يرغبون في القدوم إلى إسرائيل.

وفي تقدير الأجهزة الأمنية ووزارة الدفاع، فإن الخطر الأكبر هو ما ذكره القادة العسكريون الكبار في المنطقة الجنوبية لرئيس الحكومة بشأن محاولة القاعدة إرسال عملائها للتسلل إلى إسرائيل عبر الثغرات الموجودة على الحدود. وقال مصدر عسكري رفيع المستوى إن القاعدة تقوم بتجنيد أشخاص في السودان، وتدربهم، وترسلهم للقيام بهجمات إرهابية داخل إسرائيل. وفي تقديره، فإن هذه العناصر الإرهابية تنضم إلى مجموعات اللاجئين التي يجري تهريبها عبر سيناء إلى إسرائيل، وهؤلاء عادة، يُفرج عنهم بعد توقيفهم وفقاً للقوانين الإسرائيلية المتعلقة بالمتسللين، الأمر الذي يُمكنهم من العمل داخل المدن الكبرى.

وكانت صحيفة "هآرتس" (2010/1/22)، تحدثت عن اجتماع عُقد في ديوان رئاسة الحكومة، جرى خلاله درس مشروعين لبناء جدار على الحدود بين مصر وإسرائيل. المشروع الأول تبلغ تكلفته 1,5 مليار شيكل، في حين تبلغ تكلفة الثاني 2.2 مليار شيكل. وقد تمت الموافقة على المشروع الأول الذي تقدمت به وزارة الدفاع. وينص قرار الحكومة بالموافقة على إقامة جزءين من الجدار في المرحلة الأولى . بالقرب من إيلات، وبالقرب من قطاع غزة، وعلى أن يتم تجهيز الجدار، فضلاً عن العوائق المادية، بمعدات تكنولوجية متطورة لكشف المتسللين والمخربين قبل وصولهم إلى الجدار. وعلق نتنياهو على الموضوع في أثناء قيامه بجولة على الحدود مع مصر قائلاً: "الهدف هو المحافظة على الطابع اليهودي الديمقراطي لدولة إسرائيل. سنبقى منفتحين أمام لاجئي الحرب، لكننا لن نسمح بإغراق البلد بعشرات الآلاف من العمال غير الشرعيين."

وكان نتنياهو أظهر في الأشهر الأخيرة اهتماماً بموضوع منع المتسللين غير القانونيين من البقاء في إسرائيل، وطلب من وزارات الدفاع والمواصلات والداخلية عرض اقتراحاتهم بشأن بناء جدار على طول الحدود الجنوبية.

موفاز: سأنشق عن حزب كاديما في حال لم تجر الانتخابات الداخلية في وقت قريب

"معاريف"، 2010/1/22

في ظل تأجيل قرار الانتخابات الداخلية لكاديما، بدأ عضو الكنيست شاؤول موفاز بالإعداد لاحتمال عدم إجرائها في الأشهر المقبلة. وقال موفاز في مجالس مغلقة إنه في حال لم تجر الانتخابات من الآن حتى الصيف، فإنه ينوي الاستقالة من الحزب، وإنشاء كتلة مستقلة.

وتقضي الخطة بأن ينضم ستة أعضاء كنيست إلى موفاز، من الذين سبق وأجروا مفاوضات مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بشأن انضمامهم إلى الائتلاف الحكومي، بالاضافة إلى أعضاء كنيست آخرين. وقال أحد الأعضاء الستة أمس "إن هناك احتمالاً كبيراً في أن يشكل موفاز كتلة جديدة، ولقد تحدث أمامي عن ذلك". وينقل أعضاء الكنيست عن موفاز قوله إنه في حال لم تجر الانتخابات خلال سنة 2010، فإن هذا يقلل من فوزه برئاسة الحزب.

ورداً على ذلك، قال مصدر رفيع المستوى في كاديما، إنه في حال كان موفاز يفتش عن ذريعة للخروج من الحزب، فهو سيحصل عليها لأن الانتخابات الداخلية لن تجري هذا العام. وكانت لجنة الشؤون الحزبية في كاديما، اجتمعت أمس للبحث في تحديد موعد للانتخابات داخل الحزب، لكن الاجتماع توقف بعد وقت قليل من عقده، بعد أن تبين أن الكلام الذي قاله أعضاء الكنيست من الحزب في نقاش مغلق، قد سُرب إلى موقع غير رسمي للحزب على الإنترنت.

وثمة انقسام داخل الحزب بين من يؤيد إجراء الانتخابات قبل عام من موعد انتخابات الكنيست، وبين من يقترح اجراءها في موعد ما خلال سنة 2011. أما موفاز فهو مع إجرائها في حزيران [يونيو]، أو تموز [يوليو] هذا العام، ويؤيده في موقفه عضوا الكنيست عوتنيئيل شنيلر، وآفي ديختر.

من الصحافة الإسرائيلية
مقتطفات من تحليلات المعلقين السياسيين والعسكريين

نحميا شترسلر – معلق اقتصادي
"هآرتس"، 2010/1/22

[النمو الاقتصادي الإسرائيلي الطويل الأمد
مرهون بحل النزاع مع الفلسطينيين]

- لا شك في أن معطيات الاقتصاد الإسرائيلي، في الوقت الحالي، هي معطيات جيدة، فالنمو الاقتصادي في ارتفاع، والبطالة في انخفاض، وحالة ميزان المدفوعات جيدة، وثمة سيطرة [حكومية] على التضخم المالي. ولا عجب، والحالة هذه، في أن [وزير المالية] يوفال شتاينيتس و[رئيس الحكومة] بنيامين نتنياهو لا ينفكان يتباهيان بهذه المعطيات، ويؤكدان أنها بمثابة دليل على صحة سياستهما.
- غير أن شتاينيتس ونتنياهو يعتقدان أن النمو الاقتصادي الحالي سيظل مستقراً وثابتاً لفترة طويلة، وأن إسرائيل هي دولة إقليمية عظمى يمكنها الاعتماد على قواها الذاتية، وعدم أخذ الضمانات المالية من دول أخرى في الاعتبار. ولعل آخر دليل على هذا الاعتقاد كامن في ردة فعل وزير المالية الإسرائيلية على تلميح المبعوث الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط، جورج ميتشل، مؤخراً، باحتمال مس ضمانات القروض التي تمنحها الولايات المتحدة لإسرائيل، في حال استمرار جمود العملية السياسية، والتي كان فحواها أن إسرائيل تتدبر أمورها على نحو جيد من دون ضمانات القروض الأميركية، علماً بأننا كنا، في ذروة الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، على وشك الاضطرار إلى استعمال هذه الضمانات.
- ولا بُد من القول إن ضمانات القروض الأميركية هي جزء بسيط من الدعم الأميركي لإسرائيل، إذ إننا نحصل سنوياً على 3 مليارات دولار دعماً أمنياً، تُخصص لشراء طائرات أميركية متطورة أصبحنا بفضلها متفوقين، من ناحية

نوعية، على الجيوش العربية كلها. في الوقت نفسه، فإن دبابة الميركافاه "الإسرائيلية" لا يمكنها التحرك من دون محركها الأميركي، وما كنا سننجح في إنتاج صواريخ "حيتس" ومنظومة "القبة الحديدية" من دون أميركا، كما أننا، ومن دون الفيتو الأميركي، كنا سنجد أنفسنا، ومنذ فترة طويلة، تحت وطأة عقوبات قاسية، على غرار العقوبات التي فُرضت على جنوب إفريقيا [في إبان نظام الأبارتهايد].

- وفي الأسبوع الحالي، قدّم سكرتير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، أنخيل غوريّا، تقريرين عن إسرائيل، أشار في سياقهما إلى أننا نعاني مشكلات فقر في صفوف الحريديم [اليهود المتدينين المتشددين] والعرب، وأنه لا يجوز لنا خفض الضرائب، وأنه يتعين على بنك إسرائيل وقف تدخله في سوق العملات الأجنبية، وعلى الحكومة الإسرائيلية زيادة حجم الإنفاق في الميزانية العامة؛ وفي حال تلبية هذه المطالب؛ فإن إسرائيل ستُقبل في عضوية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وليس هذا فحسب، بل إن هذه المنظمة تطالب إسرائيل، قبل ذلك كله، برفع الحصار عن غزة، واستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين.
- وحتى في مقابل تركيا، فإننا لا نعتبر أقوياء، ونحن ما زلنا نذكر كيف سارع المسؤولون الإسرائيليون، مؤخراً، إلى تقديم الاعتذار جرّاء قيام نائب وزير الخارجية بمعاملة السفير التركي بصورة مهينة.
- ومع ذلك، فإن نتنياهو لا يزال يعتقد أنه لا توجد صلة وثيقة بين وضعنا الاقتصادي ووضعنا السياسي، وأنه يمكن تحقيق نمو اقتصادي لفترة طويلة من دون التوصل إلى حل للنزاع مع الفلسطينيين. ونتيجة ذلك قام، هذا الأسبوع، بوضع عقبة جديدة أمام استئناف المفاوضات، تتمثل في الإصرار على بقاء إسرائيل في غور الأردن، حتى بعد إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح.
- بعد فترة قصيرة سيكون قد مر عام واحد على تسلم نتنياهو مهمات منصبه، وليس في إمكانه الإشارة إلى إنجاز مهم واحد تمّ تحقيقه. إن وضعنا السياسي في العالم الآن سيء للغاية؛ أمّا في المجال الاقتصادي فإن النمو الحالي خادع، لأنه نمو غير مستقر لفترة طويلة. ثمة مخاطر كثيرة في الأفق بدءاً

باحتمال شنّ عملية عسكرية إسرائيلية جديدة، مروراً باحتمالات استئناف إطلاق الصواريخ من طرف "حماس" وحزب الله واندلاع انتفاضة فلسطينية ثالثة، وانتهاء بالخطر الإيراني النووي. وفي حال تحقق أي من هذه الاحتمالات فإن النمو الاقتصادي سيتوقف، والاستثمارات ستهرب، والاقتصاد سيتراجع.

مقال افتتاحي
"هآرتس"، 2010/1/22

[قرار تحويل كلية مستوطنة أريئيل إلى جامعة قرار سياسي ضارّ]

- إن مصادقة حكومة بنيامين نتنياهو على القرار القاضي بتحويل كلية مستوطنة أريئيل [في الضفة الغربية] إلى جامعة هو، كما معظم القرارات التي اتخذتها هذه الحكومة، نتيجة حسابات ائتلافية محضة، ونتيجة نهج التمسك بالكرسي بأي ثمن. وقد أثبت وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك [الذي أقرّ هذه الخطوة بعد خمسة أعوام من اتخاذ الحكومة قراراً بهذا الشأن]، أن الحجة القائلة إن حزب العمل انضم إلى الحكومة كي يجعل المتطرفين فيها أكثر اعتدالاً هي حجة كاذبة، إذ إن باراك نفسه هو الذي يقوم بتنفيذ خطوات الحكومة الأكثر تطرفاً.
- علاوة على ذلك، فإن منح كلية في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] مكانةَ جامعة، هو خطأ فادح سيدفع جهاز التعليم العالي والجمهور الإسرائيلي كله ثمناً باهظاً جرّاءه. ومن المعروف أن مجلس التعليم العالي في إسرائيل ظلّ، طوال الأعوام الخمسة الفائتة، صامداً في وجه الضغوط السياسية الهائلة التي مارسها رؤساء كلية أريئيل عليه، ورفض المصادقة على تحويلها إلى جامعة. وفي واقع الأمر، فإنه لا يوجد هناك أي حاجة إلى جامعة أخرى في إسرائيل، وحتى لو كان ثمة حاجة من هذا القبيل فإن كلية أريئيل لا تعتبر، من الناحية الأكاديمية الصرفة، الكلية الأولى التي تستحق مثل هذه المكانة.
- إن قرار باراك، شأنه شأن قرار الحكومة منذ خمسة أعوام، هو خطوة سياسية صرفة أقدمت عليها المؤسسة السياسية الإسرائيلية (لا المؤسسة الأكاديمية)،

وسيقوم الجيش الإسرائيلي بتنفيذها. ومن شأنها أن تمس كعكة الميزانيات المخصصة للجامعات، والتي تعتبر ضئيلة أصلاً.

- إن مجلس التعليم العالي وحده هو الهيئة الوحيدة التي يمكنها إحباط هذا القرار، فمن دون مصادقته عليه لن يكون في إمكان كلية أريئيل الحصول على ميزانية جامعة، ولا على اعتراف بألقابها العلمية. ولا شك في أنه ستمارس على أعضاء هذا المجلس ضغوط سياسية كبرى، ولذا، فإنه يتعين عليهم الصمود في وجه هذه الضغوط، وخوض معركة مهنية ومدنية بلا هوادة، وذلك من أجل مستقبل التعليم العالي، ومن أجل الحفاظ على البقية الباقية من شرعية إسرائيل في العالم.

<u>شمعون شيفر – مراسل سياسي</u>
"يديعوت أحرونوت"، 2010/1/22

[الاستخفاف بأميركا
خطر للغاية]

- إن الشعور الذي ينتاب كبار المسؤولين في المؤسسة السياسية الإسرائيلية، في الوقت الحالي، جرّاء التصريحات الأخيرة التي أدلى بها الرئيس الأميركي، باراك أوباما، إلى مجلة "تايم" الأميركية [وفحواها أن توقعاته بشأن قدرته على إيجاد حل سريع للنزاع الإسرائيلي. الفلسطيني هي توقعات مبالغ فيها]، هو شعور بالشماتة. فوفقاً لما قاله أحد كبار هؤلاء المسؤولين، فإن "فترة قيام أوباما ومستشاريه باكتشاف أميركا استغرقت عاماً كاملاً".
- وأضاف هذا المسؤول: "هل اعتقد أوباما أنه بمجرد النأي [في البداية] عن إسرائيل وقيامه، في موازاة ذلك، بإلقاء خطاب في جامعة القاهرة والانحناء أمام العاهل السعودي، سينجح في ربط العالم العربي بعجلة المفاوضات" [مع إسرائيل]؟
- وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن المقربين من رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، توقعوا أن يُمنى أوباما بالفشل، وذلك بسبب إبدائه عدم فهم كاف للمواقف الأساسية التي يتبناها اللاعبون في الجانب العربي. فنتنياهو

ومستشاروه يعتقدون أن العرب نظروا إلى محاولة الرئيس الأميركي التجاوب مع مواقفهم باعتبارها نقطة ضعف. فضلاً عن ذلك، فإن الجانب الإسرائيلي افترض أن العرب بدورهم، لم يساهموا في الجهود الأميركية الرامية إلى تحريك المفاوضات، وذلك بسبب انتظارهم قيام أوباما بطرد الإسرائيليين من المناطق [المحتلة].

- ووفقاً للمسؤولين الكبار في إسرائيل، فإن الخطأ الأساسي الذي ارتكبه أوباما، كان كامناً في افتراضه أن في الإمكان التوصل مع نتنياهو إلى معادلة تقضي بتجميد الاستيطان، سواء بواسطة ممارسة الضغوط عليه، أو بواسطة التلميح بتقديم المساعدات المطلوبة إلى إسرائيل من أجل مواجهة الخطر النووي الإيراني.
- ومع ذلك، فإن الذي يعتقد من المسؤولين الإسرائيليين أنه يمكن الاستمرار في الوضع القائم، وعدم القيام بأي شيء من أجل اختراق الطريق المسدودة، يرتكب خطأ فادحاً. ولا بُد من القول إن تكتيك إقامة مزيد من الجدران، والاستخفاف بأميركا وسذاجة الإدارة الحالية، هو تكتيك خطر، وربما يكون منطوياً على كوارث كبيرة.